في انتظار سلام لا يجيء

حمّور زيادة

يعيش السودانيون أياما من دون خدمة اتصال هاتفي أو إمكانية الوصول إلى الإنترنت، وهي حالة عانى منها مواطنو إقليم دارفور منذ شهور الحرب الأولى، لكنها عمّت البلاد كلها اليوم. وكالعادة، تبادل طرفا الصراع الاتهامات بشأن مرتكب هذه الجريمة، وسط إدانات دولية ومحلية، تخشى على حياة ملايين السودانيين عالقين في أماكن الحرب أو فرّوا منها، وتعتمد حياتهم على التحويلات البنكية من اسرهم خارج البلاد.

تعامل السلطات السودانية خدمة الهاتف والإنترنت باعتبارهما من الرفاهيات، بل وصف عضو المجلس العسكري (الحاكم)، شمس الدين الكباشي، الإنترنت في 2019 بأنه مهدّد للأمن القومي. منذ اندلاع الثورة السودانية في ديسمبر/ كانون الأول 2018 درجت السلطات على قطع خدمات الاتصالات بالأيام والأسابيع، وفي بعض الحالات بالشهور. ذلك لعقاب المواطنين، ومنعهم من التنسيق للتظاهر وتبادل أخبار المواكب الاحتجاجية. وشاركت الحكومة الانتقالية المدنية في جريمة مشابهة عندما سنّت تقليداً بقطع الإنترنت في كل البلاد لمنع الغشّ في امتحانات طلاب الثانوية العامة.

مع اختفاء السودان خلف حالة «إظلام الاتصالات التام» يتواصل القلق العالمي على مصير 25 مليون سوداني يعيشون على حافّة المجاعة، ما دفع الوساطات الدولية إلى الضغط على طرفي الصراع للقبول بعملية تفاوضية للوصول إلى تفاهمات بشأن إيصال المساعدات الإنسانية إلى المواطنين. قد يكون هذا الاجتماع المتوقع عقده نهاية الأسبوع المقبل باباً خلفياً لهدنة قصيرة. تسمح لعاملي منظمّات الإغاثة بالوصول إلى المستهدفين بأمان. لكن ذلك قد يجرّ إلى ما ظلت قوات الدعم السريع تحوم حوله منذ أيام الحرب الأولى، الاعتراف، ولو المؤقت، بحقها في إدارة الأراضي التي تسيطر عليها. وهي أغلب العاصمة الخرطوم، وأغلب ولاية الجزيرة ثاني أهم ولايات السودان، وأغلب إقليم دارفور. وربما تشغيل مطار في دارفور لضمان وصول الإغاثة للإقليم المنكوب. وهو ما يهدّد بإثارة غضب قطاع أوسع من العسكريين والمدنيين، خصوصاً بعد أنباء المحاولة الانقلابية أخيرا، والتي جوبهت بنفي رسمي خجول، في مواجهة أخبارٍ كثيرة من مصادر متعدّدة تؤكد أن المحاولة كانت تمرّداً صغيراً لمجموعة تشعرُ بالغضب من أخبار المفاوضات السرّية بين قيادات الجيش وقيادات الدعم السريع في المنامة البحرينية.

الانقلاب غير معلوم التفاصيل ليس إلا علامة مقلقة لما يحدُث في جبهة الجيش من تصدّعات. وهي مسألة مخيفة في بلاد تترنّح على حافة الحرب الأهلية بعد مذابح عرقية ارتُكبت خلال هذه الحرب وقبلها. لكن واقع البلاد اليوم لا يتحمّل أي انشقاقاتٍ في الجيش، أو انخراط مزيد من الأطراف مثل حركات دارفور فيها، خصوصاً مع حالة التجييش والتسليح التي عمّت كثيرا من مدن شمال السودان تحسّباً لهجوم قوات الدعم السريع. ما يعني أن السودان لا تعيش فقط حرباً بين الجيش و«الدعم السريع»، إنما تفعل ذلك وهي تقف فوق بحيرة من السلاح والمجموعات شبه العسكرية المدرّبة والقبائل المسلحة.

وتماشياً مع الوضع القاتم تصدر تصريحات طرفي الحرب تحمل التهديد والوعيد، والبشريات بحسم الصراع عسكرياً في أقرب وقت، مع كثافة في نشر الإعلام العسكري لأخبار انتصارات وعمليات ناجحة في مدينة أم درمان. لكن هل ما يدور في الغرف المغلقة هو نفسه ما يقال في تصريحات الحرب العلنية؟

ظهرت على الميسّرين الدوليين أخيراً الرغبة في إبعاد جهودهم عن الأضواء قدر الإمكان. لذلك يدور الحديث بين الجيش و«الدعم السريع» عبر أكثر من قناة، وفي أكثر من مدخل. كما تجري محاولات إقليمية لتطبيع المواقف بين قوى الحرية والتغيير والكتلة الديمقراطية التي ساهمت في انقلاب 25 أكتوبر ضد حكومة عبدالله حمدوك الانتقالية. لكن ذلك كله لا يحمل بشريات حل أو انفراج لملايين السودانيين، فقد علّمتهم التجربة أن توقيع أي وثيقة لا يعني أن تتوقف إراقة الدماء. وكل اتفاقيات السلام، لم تجلب السلام!

غزّة والصين وتغيير النظام العالمي

سامر خير أحمد

لم يعد النمو الاقتصادي الأولوية الوحيدة للصين كما كان منذ 1978. بات حلم التحول إلى قطب عالمي يكافئ الولايات المتحدة أولوية بكين الأساسية، على أن يكون الاقتصاد مفتاحها للنفوذ الدولي. هكذا تحول الاقتصاد من غاية إلى وسيلة، منذ وصل شي جين بينغ إلى زعامة البلاد قبل نحو 12 عاماً. كل شيء يوحي بأنها كانت خطة صينية مبيّتة عندما أطلق الزعيم الأسبق دينغ خطة الإصلاح والانفتاح في أواخر السبعينيات، فتحولت الصين من بلاد فقيرة إلى صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، قبل سنتين فقط من بلوغ شي موقعه. الصينيون يبنون على خطوات من سبقهم، ولا يهدمونها.

اليوم، مع الحرب الإسرائيلية الهمجية على غزّة، لا تتحدث الصين كثيراً، وهذا يتناقض مع سعيها إلى أن تكون قطباً عالمياً مؤثراً، في وقت ينشغل العالم بهذه الحرب، وتقرّر محكمة العدل الدولية اختصاصها بالنظر بما فيها من جرائم. فهل يجوز أن تغيب الدولة الساعية إلى زعامة العالم في الملمّات؟!

لا. لا يجوز، لكن الحكمة الصينية «لو حكمت نفسك تستطيع أن تحكم العالم» ربما تفسر سلوك الصين اليوم، فهي لا تستطيع أن تتدخّل في وساطة بين الفلسطينيين وإسرائيل بسبب عدم ترحيب الأخيرة التي تفضل «وسيطاً» منحازاً لمصلحتها هو الولايات المتحدة. وأيضاً لن تكون طرفاً يهدد واشنطن وإسرائيل دفاعاً عن الفلسطينيين على طريقة الاتحاد السوفييتي في زمن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، كما يطمح بعضٌ منا، لأن ذلك يتعارض مع مصالح الصين الاستراتيجية التي تبشر بالأمن العالمي على أساس الحلول الوسط، التي تسمى أحياناً قاعدة الربح المشترك، في السياسة كما في التجارة.

الأهم أن الصين لا تطرح نفسها اليوم قطباً عالمياً قادراً على كبح جماح أميركا وحلفائها، أو نصيراً لحركات التحرّر الوطني يتصدى لقوى الاحتلال والإمبريالية، لو فعلت ذلك، لأفسدت علاقاتها التجارية مع العالم التي هي مفتاحها للنفوذ الدولي، ولغامرت بصدام واسع مع واشنطن عملت جاهدة على أن تتجنبه خلال السنوات الأخيرة. ببساطة: الصين لن تفعل في الحاضر ما قد يؤثر على طموحها للمستقبل. وهو أمر يجب أن يكون من فائض القول ولا داعي لشرحه، لولا أننا تعوّدنا في بلادنا خلط السياسة بالعاطفة.

ومن قبيل تلك العاطفة، الحديث عن علاقات عضوية بين الصين وإسرائيل، بسبب وجود علاقات تجارية واقتصادية بينهما، بما فيها العلاقات العسكرية - التجارية التي ابتاعت من خلالها الصين سراً تكنولوجيا أميركية ساعدتها في تطوير صناعتها العسكرية، ثم الذهاب إلى أنها السبب في «صمت الصين». تلك افتراضات تعتقد أن البراغماتية التي اتبعتها الصين منذ السبعينيات ضد الأخلاق السياسية بالضرورة. ليس الأمر كذلك؛ فالصين اتبعت البراغماتية مع إسرائيل، وحافظت على دعم حق الشعب الفلسطيني في التخلص من الاحتلال وإقامة دولته المستقلة، وهو موقف أخلاقي بيّن، وليس من الحكمة تقويل التاريخ ما ليس فيه.

لكن صمت الصين لا يعني أنها تقف متفرجة. في اليوم الذي نقلت وكالة رويترز عن «مصادر مطلعة» خبراً مفاده بأن بكين طلبت من طهران وقف هجمات حلفائها الحوثيين على السفن المتجهة إلى إسرائيل في البحر الأحمر، أعلن الحوثيون قصف سفينة بريطانية واشتعال النيران فيها. لم تطلب بكين إذن، ولو فعلت لاستجابت طهران التي تعرف قيمة علاقتها الاستراتيجية مع الصين. وما دامت الصين لم تفعل، وهي صاحبة أكبر حصّة في التجارة العالمية، تتجاوز قيمتها 3،5 تريليونات دولار سنوياً، خمسها تقريباً تعبر البحر الأحمر نحو أوروبا، فإنها تعطي للنتائج السياسية المتعلقة بحرب غزّة قيمة أكبر من الأضرار الاقتصادية المتمثلة بتأخير تسليم البضائع المنقولة بحراً بسبب اضطرار السفن إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، عوضاً عن عبور البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب.

(كاتب من الأردن)

بايدن وجهاً لوجه أمام صلف نتنياهو

محمود الريماوي

اجتمع في باريس يوم 27 الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني) مسؤولون أميركيون ومصريون وقطريون بمشاركة مسؤولين أمنيين إسرائيليين يمثلون الموساد والشاباك. تدارسوا أبعاد الحرب على غزّة وضرورة وقف التداعيات الكارثية على أبناء القطاع، وأهمية الإفراج عن الأسرى والمحتجزين، وقد انتهى الاجتماع الذي استغرق يوما بوضع إطار عام يمهد لاتفاق نهائي، وهو ما بات يُعرف باتفاق المراحل الثلاث للإفراج المتدرّج عن أسرى من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك ضمن ثلاث هدن متتابعة، مدة كل منها 45 يوما مع تسهيل دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

وبما أن الاتفاق الإطاري يجب أن يحظى بقبول الطرفين المعنيين مع الحق في إبداء ملاحظات، فقد تم عرض المقترح الأميركي المصري القطري على حركة حماس التي تدارسته، وأرسلت، بالتزامن مع جولة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، ردّاً إيجابياً مشفوعاً بملاحظات إجرائية، وقد أرسلت قطر، نيابة عن أطراف الاتفاق، رد «حماس» إلى الموساد ومنه الى حكومة بنيامين نتنياهو. مع العلم أن رد الحركة كان موجّهاً، في الأساس، إلى الأطراف الراعية للاتفاق الإطاري، إلا أنه من المفهوم أن تطلع حكومة الاحتلال على الرد. وقد جاء رد الفعل الإسرائيلي، من خلال نتنياهو نفسه، الذي عقد مؤتمرا صحافيا لهذا الغرض، بغياب ضيفه بلينكن، وقد ركّز نتنياهو على أنه يسعى إلى «النصر المطلق» عبر حرب لا تتوقف، وعلى أن تحقيق هدفه سوف يستغرق شهوراً لا سنوات. وفي تصريحات أخرى، نعت نتنياهو ملاحظات «حماس» بأنها «واهمة» و«مجنونة».

بهذه الطريقة الالتفافية تهرّب الرجل من الردّ على مقترحات الوسطاء، بل أشاع انطباعا قائما على الخلط المتعمّد بين مقترحات الإطار ورد «حماس» على تلك المقترحات، علماً أن ممثلين للمؤسّسة الأمنية للاحتلال شاركوا في اجتماع باريس، وفي ما تمخّض عنه من مقترحات. كما تهرّب نتنياهو من الرد على مقترحات الوسطاء وكأنها لم تكن، وبين الوسطاء مدير المخابرات المركزية الأميركية وليام بيرنز. ومعلوم أن البيت الأبيض أبدى تفاؤلا بما جرى التوصل إليه في اجتماع العاصمة الفرنسية، وبناء على هذه التفاؤل، الحذر بطبيعة الحال، توجّه رئيس الدبلوماسية أنتوني بلينكن إلى المنطقة. وبهذا، فإن سهام الصلف الإسرائيلي توجّهت هذه المرّة إلى وليّ النعمة في واشنطن، وبينما كان بلينكن يردّد في تل أبيب الملاحظات نفسها عن «العدد الكبير جدا من القتلى المدنيين»، فقد ارتكبت قوات الاحتلال في اليوم نفسه، الأربعاء الماضي، 13 مجزرة بحقّ المدنيين أودت بحياة 123 شخصا، عدد منهم ممن كانوا يسعون إلى الحصول على مياه الشرب، وتلك هي طريقة الرجل ومجلس حربه في التمتّع بنصر مطلق.

بدا بلينكن مصدوماً هذه المرّة، ولم يجد ما يقوله سوى إن مزيدا من العمل ينتظره للحصول على نتائج مُرضية، وقبل ذلك بأيام، كان قد صرح عقب اجتماع ضمه إلى رئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في واشنطن: «أنجز عمل مهم جدا وبنّاء. وهناك بعض الأمل الحقيقي بينما نمضي قدما»، فيما أبدى قدراً من الارتياح المتحفظ لرد حركة حماس على الإطار العام، واعتبره ردّا يفتح الطريق إلى اتفاق. فاذا بمضيفه الإسرائيلي يبدي استخفافا بالجهود الأميركية وبجهود مصر وقطر، مبيناً أن الشاغل الوحيد الذي يشغله مواصلة الحرب ولا شيء آخر، الحرب التي يكاد العالم بأسره يُجمع على أنها تنتهك كل القواعد. في اليوم نفسه، نقل موقع قناة الحرّة عن مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية قوله: «نجري محادثات مع الإسرائيليين كل يوم بشأن عدد من القضايا الإنسانية المختلفة، ونُحرز تقدّما بشأنها، ولكن للحصول على اختراقات حقيقية بشأن بعض الأشياء الكبيرة، يجب أن يحدث أحد الأمرين: يجب أن يحضر الوزير، أو يجب على الرئيس أن يتصل هاتفيا برئيس الوزراء». وقد حضر الوزير بلينكن هذا الأسبوع إلى تل أبيب، وجوبه هذه المرّة بصدٍّ لا مثيل له، إذ دار بينه وبين نتنياهو ما يشبه حوار الطرشان، فهل على الرئيس جو بايدن أمام هذا الاستعصاء أن يهاتف نتنياهو، وفق تقديرات المسؤول الكبير في الخارجية الأميركية؟ مع التذكير بأن آخر محادثة هاتفية بينهما قبل أسابيع كانت صعبة، وقد قطعها بايدن بقوله: المحادثة انتهت.

> لطالما اعتبر الرؤساء الأميركيون دعمهم الاحتلال الإسرائيلي مصدر قوة داخلية لهم، غير أنه بات يمثل لبايدن نقطة ضعف في حملته الانتخابية

لطالما اعتبر الرؤساء الأميركيون دعمهم الاحتلال الإسرائيلي مصدر قوة داخلية لهم، غير أن هذا الدعم بات يمثل لبايدن الذي يسعى إلى رئاسة ثانية نقطة ضعف، فالقاعدة الشبابية للحزب الديمقراطي تعيب على الرئيس دعمه حرباً وحشية على غزّة، والأميركيون المسلمون ومن أصل عربي يجاهرون بأنهم لن يصوّتوا له هذه المرّة (ولا لمنافسه دونالد ترامب). ويريد الجمهوريون في الكونغرس تقليص الدعم لأوكرانيا مقابل زيادته لتل أبيب، ويريد نتنياهو مزيدا من الدعم الأميركي مع إعلان «حقّه» في التمرّد حين يشاء على أي تفاهم مع واشنطن. ولم يفلح إعلان بلينكن عن يهوديته في زيارته الأولى لتل أبيب بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول، ولا إعلانات بايدن المتكرّرة أنه صهيوني، في إرضاء نتنياهو وحكومته. وسبق لبايدن أن صارح نتنياهو بضرورة تغيير حكومته، والمقصود التخلص من إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، والاستعاضة عنهما بيائير لبيد وبني غانتس، لكن نتنياهو لا يصغي لهذا المقترح الذي عرضه لبيد علناً، فالرجل لا يجد أكثر من بن غفير وسموتريتش من هم أقرب إليه أيديولوجياً في نزعته الاستئصالية بحق شعب فلسطين، وقد أقدمت واشنطن، أخيرا، على فرض عقوبات على أربعة من عتاة المستوطنين. وقد أوضحت، في الوقت ذاته، أنها لا تعتزم فرض عقوباتٍ على أيٍّ من أعضاء الحكومة. ولعل البيت الأبيض، في ضوء جموح نتنياهو، يراجع الآن خياراته، ويقرن تحفّظه الشديد على الوزيرين الأشد تطرفا وصلفا بفرض عقوبات عليهما، إذ إن هذا ما يسمح في هذه الظروف بإطلاق حراك سياسي إسرائيلي. مع الإشارة إلى أن كلا من لبيد وغانتس المشارك في حكومة الطوارئ ليسا أقل تطرّفا من نتنياهو، والفرق أن تطرّفهما ناعم، ويعبّران عنه بصوت خافت. ومع فارق إضافي أنهما يُصغيان للحليف الأميركي ويتعاملان معه باحترام، ويراعيان متطلباته، خلافا للبلطجي نتنياهو الذي يمدّ يده لواشنطن طلباً للمساعدة، ثم يحاول أن يلوي اليد الممدودة إليه.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير كارتون موفمنت

القضية السورية بين المواقف الدولية وسلطات الأمر الواقع

عبد الجبار عكيدي

ربما بدا من نافل القول أن الحل الجذري للقضية السورية لم يعد مسألة تخص السوريين وحدهم بقدر ما باتت تتحكّم في مفاصلها قوى دولية وإقليمية، بل غالباً ما كان تشعّب المصالح بين الأطراف النافذة في الشأن السوري أحد أسباب استمرار تأزم هذه القضية. ولكن هذا التسليم بأهمية الدور الدولي والإقليمي غالباً ما أصبح مشجباً يعلّق عليه سوريون كثيرون نأيهم عن الاستمرار بمقاربات مستمرة ومبادرات جدّية حيال ما يجري من جهة، وكذلك لإيجاد غطاء يستر ما يتجسّد من مواقف وسلوكيات لا تقلّ كارثيّةً عن الأدوار الخارجية من جهة أخرى، ولعل هذا ما يدعونا باستمرار إلى إعادة النظر في المقولات التي تحظى بقدر كبير من المصداقية ولكن في الوقت ذاته يتم استثمارها وتدويرها بغية تحويلها إلى حالةٍ شعاراتية لا تحمل في طيّاتها سوى الرغبة في التبرير وإلقاء التهم على الآخر.

فالإقرار باستحالة حل القضية السورية من دون رغبة دولية بإحلال الاستقرار والأمن، وكذلك من دون تعاون دولي حقيقي يؤثر على أطراف الصراع ويدعم القرارات الأممية ذات الصلة بالقضية السورية، لهو أمر في غاية البداهة، ولكن هذا الأمر لا يعني أبداً الاستغناء عن الدور الجوهري والأساسي للسوريين أنفسهم، كأصحاب قضية، بل يمكن التأكيد بكل قوّة أن جدّية المواقف الدولية حيال القضية السورية مرهونة بقدرة السوريين على المبادرة والعمل المخلص، وكذلك بقدرتهم على إقناع الأطراف الدولية بعدالة قضيتهم ومشروعيتها من جهة، وكذلك بقدرتهم على إيجاد تقاطعات مصلحية بين مصالح الدول وطموحات السوريين في التغيير من جهة أخرى، وبناء عليه، يمكننا التساؤل: ما الذي فعلته وتفعله سلطات الأمر الواقع الأربع على الجغرافيا السورية؟ هل المنحى العام لسلوك تلك السلطات وممارساتها توحي بأنها تعمل لإنهاء الأزمة وخلاص السوريين؟ وهل يمكن الركون إلى أن تلك السلطات بمجملها ما تزال تعتبر كياناتها جزءًا من الوطن السوري، وبالتالي هل تعتقد تلك السلطات أن كياناتها السلطوية الراهنة هي مظهر من مظاهر الأزمة وليست الحل الذي يريده السوريون؟

يشير واقع الحال إلى ان أية مقاربة جدّية لما تفكر به سلطات الامر الواقع جميعها (كسلطات تعمل بالوكالة) ولما تمارسه حيال المواطنين تؤكّد أنه، على الرغم من التباين الإيديولوجي والسياسي بين تلك السلطات، إلّا أنها تلتقي بعدّة قواسم جوهرية، لعل أبرزها نزوعها جميعها نحو تأبيد الحالة الراهنة والعمل على تعزيز تموضعها السلطوي وفقاً لمصالح القائمين على رعايتها ودعمها. ولعله ليس من قبيل الصدفة أن تشهد نهاية العام 2023 تصفية حسابات تقوم بها كل سلطة على حدة، ولكنها تشترك في هدف واحد، هو تقوية عوامل بقاء السلطة وضمان استمرارها أولاً وأخراً. ولو اتجهنا إلى الشطر الشمالي الغربي من سورية لوجدنا أن الحكومة المؤقتة والائتلاف والفصائل العسكرية تسعى جميعها نحو هدف تكاملي فيما بينها، وهو الحفاظ على مصالحها (ككيانات وظيفية) لا تملك قرار ديمومتها، فضلاً عن عدم امتلاكها القدرة على المبادرة في الامتثال لتطلعات السوريين وتجسيد الحد الأدنى من مقوّمات عيشهم الكريم، فضلاً عن النأي الكامل عن القضايا الجوهرية التي تجري، كحراك السويداء مثلاً أو قضايا المعتقلين ومعاناة النازحين، باستثناء التركيز على ضرورة استئناف عمل اللجنة الدستورية باعتبارها مخرجاً مناسباً لقضية السوريين من وجهة نظر محور أستانة، بل الجانب الروسي على وجه التحديد.

> المجتمع الدولي ما يزال غير راغب بدفع القضية السورية إلى واجهة اهتماماته

ولا تبدو هواجس كيان أبو محمد الجولاني أبعد مما يذهب إليه أقرانه في الكيانات أو السلطات الأخرى، فالهاجس الأهم هو الحفاظ على السلطة واستئصال الخصوم وتصفية المنافسين للحفاظ على عنصريْ القوة والمال كحاملين أساسيين من حوامل السلطة.

ربما يصح الذهاب إلى أن المجتمع الدولي ما يزال غير راغب بدفع القضية السورية إلى واجهة اهتماماته وأولوياته، نظراً لانشغالاته التي توجبها مصالحه الأخرى، ولكن من الصحيح أيضاً أن القوى المسيطرة على الجغرافية السورية، ومنها من يدّعي تصدّره للثورة أو الانحياز لمطالب السوريين في التغيير، لا تقتضي مصالحها، ولا يوحي سلوكها وممارساتها ومواقفها إلى أية مقاربات جدّية وفاعلة لحل القضية السورية.

(عقيد سابق في الجيش السوري)

مشكلة الطائرة المقاتلة التركية

إبراهيم كاراتش

مثل دول عديدة، تعتمد تركيا على الولاياتُ المتحدة حينما يتعلق الأمر بمسألة الطائرات المقاتلة، إذ تمتلك القوات الجوية التركية في ترسانتها العسكرية طائراتٍ أميركية المنشأ منها 240 مقاتلة من طراز F-16 و 40 مقاتلة من طراز F4. عمر طائرات الـ F-16 يتراوح بين 30 - 40 سنة فيما يصل عمر طائرات الـ F4 إلى 60 سنة. ورغبة من الحكومة التركية في تجديد أسطولها من الطائرات الحربية تقدمت في عام 2000 بطلب شراء 32 طائرة من طراز F-35A من شركة لوكهيد مارتن الأميركية. تطورت الشراكة في 2002 بأن أصبحت تركيا شريكة في مشروع التصنيع، غير أنها أُخرجت بصورة رسمية من البرنامج في 2021. فلا أعادت الولايات المتحدة المبلغ المقدم لشراء الطائرات (1,2 مليار دولار) ولا أوفت بتسليم الطائرات الست التي خصص تصنيعها للقوات الجوية التركية. تحتفظ الشركة المصنعة بتلك الطائرات في حظيرة الطائرات الخاصة بها. لم ينته الأمر عند ذلك فحسب، بل طالب مسؤولو الشركة في وقت سابق تركيا برسوم وقوف الطائرات. يرجع السبب في عدم تسليم طائرات F-35A إلى تركيا إلى شراء الأخيرة لمنظومة صواريخ أرض جو من طراز S-400 من روسيا. ويساوم الأميركيون بأنه يمكن أن تُسلم طائرات F-35A في حال تخلص الجيش التركي بطريقة أو أخرى من منظومة S-400 الروسية. فبحسب ادعاءات المسؤولين الأميركيين أن المنظومة الروسية لها القدرة على الحصول على معلومات سرية عن طائرات F-35. ويدحض هذا الادعاء تحليق طائرات F-35 التي تمتلكها إسرائيل في سورية، رغما من انتشار منظومات S-300 و S-400 في الأراضي السورية. إذا كانت منظومة S-400 قادرة حقا على الحصول على تكنولوجيا طائرات F-35 كما يدعي الأميركيون، فلِما جاز لطائرات F-35 الإسرائيلية التحليق في سورية؟ فيبدو أن امتلاك تركيا الصواريخ الروسية ما هو إلا أحد الأعذار العديدة الواهية. فحتى إن دمر الجيش التركي المنظومة الروسية اليوم قبل الغد فلن تسلمها أميركا طائرات F-35 رغما عن ذلك.

العلاقات التركية الأميركية لم تكن على أحسن حال منذ وقت طويل. إذ وقفت الدولتان على النقيض خصوصا في الفترة الأخيرة، وتضاربت على هذا الأساس مصالحهما. فعلى سبيل المثال، استخدام الأميركان منظمة كردية تصنفها تركيا منظمة إرهابية في القتال ضد «داعش» في سورية أثار غضب الأتراك. سبب آخر أثار حفيظة الأتراك وهو استضافة وعدم تسليم أميركا لأحد الضالعين في الانقلاب العسكري الفاشل في سنة 2016 فتح الله غولن زعيم التنظيم. كما تتهم تركيا أميركا بدعمها الإرهاب، ومن الجانب الآخر يتهم الأميركان الأتراك بالإضرار بمصالحهم. إضافة إلى ذلك قد أثار قلق الأميركان، استمرار العلاقات التركية الروسية على الرغم من الحرب مع أوكرانيا، ودعم تركيا أذربيجان في حربها في كاراباخ ضد أرمينيا. علاوة على العلاقات الثنائية المعقدة، فقد ظهر للسطح أيضا ضغط الجانب الإسرائيلي على أميركا لمنعها من بيع F-35 لتركيا. وذلك لرغبة إسرائيل وحرصها على أن تكون صاحبة التفوق العسكري الجوي في المنطقة. كما حرصت العديد من جماعات الضغط اليونانية والأرمينية على عدم تسلم تركيا لطائرات F-35. نتيجة لما سبق، يمكن القول إن تركيا لن تحصل على المقاتلة الأميركية في الوقت القريب أو قد لا تحصل عليها.

والحال أنه أصبح لزاما على تركيا تجديد أسطول طائراتها الحربي المتقادم. ولتحقيق تلك الغاية تقدمت الحكومة التركية لأميركا بطلب شراء 40 طائرة من طراز F-16 Blok 70 من الجيل الحديث والمعدات والمستلزمات المطلوبة لتحديث 79 طائرة F-16 الموجودة ضمن الأسطول الحربي التركي. وافقت الحكومة الأميركية على طلب البيع الذي كانت متذرعة بموافقة الكونغرس عليه أولا، وذلك بعد موافقة تركيا على طلب انضمام السويد لحلف الناتو. ولكن هذا لا يعني بالضرورة انتهاء مشكلة تركيا مع الطائرات المقاتلة. إذ يمكن للجانب الأميركي أن يتذرع بحجج جديدة لعدم البيع، حيث إنه قد وعد بالموافقة على بيع F-35 لتركيا سابقا لكن شيئا لم يحدث. كما وضعت واشنطن شروطا تعجيزية على تركيا حتى تبيعها منظومة صواريخ Patroit مما جعل الأخيرة تصرف النظر عنها. لتلك الأسباب مجتمعة فإن تسلُّم تركيا لطائرات F-16 بتاريخ 2028 ما زال احتمالا ضعيفا. وافقت الحكومة الأميركية على بيع تركيا طائرات F-16 من جانب، وعلى بيع 40 طائرة من طراز F-35 لليونان من جانب آخر. يعني ذلك أن اليونان ستتحصل على الطائرات التي كانت تركيا شريكة في تصنيعها والتي قد تحوي بعض القطع المصنعة في تركيا بالفعل، فيما تحصل تركيا على طائرات ال F-16 الأقدم وإن كانت النسخ محدثة. تحاول أميركا بصورة عامة خلق شكل من أشكال التوازن بين تركيا واليونان. إذ تحرص على عدم تفوق واحدة على الأخرى عسكريا. لكن القرار الأخير يظهر رغبة أميركا في تفوق اليونان على تركيا (يقال إن السبب يرجع إلى قوة وتفوق أسطول المسيرات المسلحة التركي). تمتلك اليونان كلا الطرازين القديم والحديث من طائرات F-16 كما أنها اشترت طائرات رافال من فرنسا. وبعد تسلمها طائرات F-35 بعد أربع سنوات من الآن، ستمتلك اليونان سربا قويا من الطائرات المقاتلة. بالتأكيد إن هذا الوضع يزعج تركيا بدرجة كبيرة، لأن تسليح حلفاء الناتو لليونان يعد مدعاة لعداوتهم تجاه تركيا. علاوة على ذلك فإن تركيا لها العديد من المشكلات مع اليونان وقد وصل بهما الحال إلى حافة الحرب في أكثر من مرة. امتلاك دولة صغيرة كاليونان لهذا النوع من الأسلحة المتقدمة يدفع تركيا بالضرورة إلى حرصها على التسلح. كما أن اليونان القوية مستقبلا ستزهد في اللجوء للحلول الدبلوماسية في حل مشكلاتها مع تركيا، فإما أن ترغب في تحدّي تركيا أو أن تتركها بدون حلول. هنالك شكوك عند الحكومة التركية بأنه يمكن الزج باليونان في حرب مع تركيا. في حال نشوب حرب بين الدولتين ستُمنح اليونان الأسلحة والمعدات اللازمة فيما سيتم العمل على إضعاف تركيا. ومن الواضح انزعاج أنقرة الشديد من منح جارتها المضطربة اليونان الأسلحة المتقدمة فيما تواجه هي بحظر بيع الأسلحة لها. لذلك تبحث عن حلول مستدامة من أجل أمنها. فيما يختص بالطائرات الحربية فقد تأكد لها أن الحل لا يكمن في استيرادها، لأن حلفاءها في الناتو لا يرغبون ببيعها الطائرات المقاتلة، وفي حال البيع يكون ذلك بشروط معينة، على سبيل المثال عدم منح الرموز البرمجية أو عدم استخدامها ضد اليونان.

لكل ما سبق ذكره، قرّرت تركيا تصنيع طائرتها بنفسها. تُجرى حاليا التجارب الأرضية للطائرة الحربية التركية KAAN. كما يُنتظر أن تحلق الطائرة لأول مرة في الأيام القادمة. على الرغم من صعوبة هذا المشروع فإن كُتب له النجاح سيشكل حلا جذريا لمعضلة الطائرات المقاتلة لتركيا والدول الصديقة لها. سبب إشارتنا لصعوبة المشروع هو أن تركيا لم يسبق لها أن صنعت طائرة مقاتلة، هذا يعني أن كل شيء سيبدأ من الصفر تقريبا. أيضا سيتم استيراد العديد من القطع من دول أخرى بالضرورة. في واقع الأمر بدأت تركيا بتصنيع العديد من القطع محليا ولكن تصنيع أكبر وأهم قطعة وهي المحرك سيتطلب العديد من السنوات. وفقا لبعض التقديرات فإن تركيا ستتمكن من صنع محركها الخاص بحلول العام 2028. وفي حال تصنيع المحرك فإن عملية اختباره ستتطلب سنوات أخرى. لذلك تَصوّر الطائرة المحلية بمحرك محلي الصنع بحلول العام 2033 من الصعوبة بمكان. ستقوم الشركة الحكومية TUSAŞ بتصنيع المحرك والطائرة معا. ستستخدم الشركة محرّك F110 المستخدم في طائرات F-16 إلى حين تصنيع المحرك المحلي، غير أن هذا المحرك أميركي الصنع وبيعه لتركيا مربوط بموافقة الحكومة الأميركية. في حال امتنع الأميركان عن بيعه ذلك سيعني بالضرورة تأخير تصنيع أسطول KAAN.

> استيراد الطائرات المقاتلة لم يعد حلاً لأن من الواضح عدم رغبة أميركا وأوروبا في منح تركيا أياً منها، والخلاصة أن لا مخرج لتركيا إلا بتصنيع طائرتها

إن الشعوب والدول إذا وضعت في مأزق أو واجهتها تحديات وجودية لا تتراجع بسهولة عن المضي قدما. تعتبر الطائرة المقاتلة KAAN ذات أهمية قصوى بالنسبة للأمن التركي. في حال فشل تصنيعها ستكون تركيا في موقف ضعف أمام أعدائها. سبق أن ذكرنا أن استيراد الطائرات المقاتلة لم يعد حلا لأنه من الواضح عدم رغبة أميركا وأوروبا في منح تركيا أيا منها. خلاصة القول، لا مخرج لتركيا إلا بتصنيع طائرتها المحلية. رغما عن كل الصعوبات والسلبيات التي ذُكرت فإن من بين طياتها تكمن فرص عديدة لتركيا. فحينما تكون الدول في موقف معقد يمس أمنها ذلك يحفزها أكثر على حماية نفسها والبحث عن كل السبل لتحقيق ذلك. فلو كانت العلاقات التركية الأميركية الأوروبية على ما يرام لما ظهر مشروع المقاتلة التركية للنور، ولدفعت تركيا مقابل استيراد المقاتلات كالدول الأخرى، وسيكون ذلك على حساب خضوعها لشروط البائع وقبولها مهما كانت. لذلك اتخذت تركيا قرار التصنيع محليا حتى يتسنى لها التحرك بحرية أكبر.

نعم، هنالك الكثير من الصعوبات الماثلة أمام تركيا، لكن من المحن تكون المنح. وقد يأتي اليوم الذي يشكر فيه الأتراك الغرب على حظره لتصدير الأسلحة إليهم، لأن المحرك لكل سلاح يصنعونه وخصوصا KAAN سيكون الحنق من ذلك الحظر.

(كاتب تركي)

«النهضة» في قفص الاتهام مجدّداً

صلاح الدين الجورشي

تزداد الخصومة عمقا واتساعا بين نظام الرئيس قيس سعيّد وحركة النهضة، فالحكم بثلاث سنوات سجنا ضد زعيم الحركة راشد الغنوشي (82 عاما) وصهره وزير الخارجية الأسبق، رفيق عبد السلام، دليل آخر على تعميق القطيعة بين الطرفين في ظرف يخضع فيه المعارضون لمزيد الحصار والتضييق، فبعد الحكم بسنة وثلاثة أشهر بتهمة تمجيد الإرهاب، يتهم هذه المرة بـ«تلقي تمويل أجنبي» لمصلحة حزبه (حركة النهضة). ولن يقف الأمر عند هذا الحد، فالقضايا المرفوعة ضده عديدة، لعل أهمها وأخطرها المتعلقة باغتيال شكري بلعيد ومحمّد البراهمي.

في هذه الأجواء السياسية المحتقنة، والتي تعتبرها المعارضة «قاتمة»، في إشارة إلى وضع الحريات، انطلقت الجلسة التي عينتها دائرة مكافحة الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بالعاصمة، والمتعلقة بالنظر في ملابسات تصفية الرجلين، واعتبر عميد المحامين حاتم المزيو هذه الجلسة منطلقا لدخول «مرحلة حاسمة» من أطوار القضية، داعيا إلى «ضرورة الكشف عن الطرف الذي أمر بالتنفيذ ومن كان وراء التخطيط وعدم الاقتصار على جهة التنفيذ». وما جاء على لسان العميد متطابقٌ مع وجهة نظر هيئة الدفاع عن الشهيدين، وكذلك قيادة حزب الديمقراطيين الموحد، وهي رواية تعتبر أن المُحالين على المحاكمة عناصر تنفيذية، وأن المطلوب هو الكشف عمّن خطط لهذا الاغتيال. ويتهمون حركة النهضة، ورئيسها راشد الغنوشي بالتحديد، بالوقوف وراء ذلك. لكن المسألة الجوهرية في هذا السياق أن قرار ختم البحث الذي عقدت جلسة الاستماع على أساسه لم يتهم الحركة بالوقوف وراء الجريمة، ولم يتعرّض لرئيسها. كما أن القاضي الموقع على قرار ختم البحث هو البشير العكرمي وكيل الجمهورية الذي يوجد حاليا في السجن، والمتّهم بالقرب من حركة النهضة رغم مطالبته منذ أشهر بالاستماع إلى أقواله!

هل يمكن القول إن مسألة الاغتيالات السياسية قد دخلت مسارا قضائيا جدّيا من شأنه أن يغلق القوس وينهي الجدل المستمر في تونس منذ 11 عاما؟ وهل يمكن تحديد مصلحة حركة النهضة في تلك الاغتيالات، لأن وراء كل جريمة طرفا مستفيدا؟ لا أحد يمكن أن يجزم بذلك، لكن المؤكّد أن المناخ العام أصبح يساعد على كشف الجوانب التي ربما لا تزال خفية، رغم أن الأطراف التي تناولت ملفّ الاغتيالات من قبل أكّدت، في مناسبات عديدة، أن القضية قُتلت بحثا، وأن جهة التنفيذ هي نفسها التي اتخذت قرارا بالاغتيال، في إشارة إلى «جماعة أنصار الشريعة». وأن هيئة الدفاع عن الشهيدين هي التي أجلت البتّ في الملفّ، بحجة اتهام خصومها بالتلاعب بالمعطيات ومحاولة طمس الأدلة.

تم التخلص اليوم من هؤلاء الخصوم. منحت رئاسة الجمهورية فرصة للقضاء لكشف الحقيقة. أبعدت «النهضة» عن دوائر الحكم. تغيرت هيكلية القضاء وصلاحيات القضاة. كل مراكز القوى التي تشكلت بعد الثورة أطيحت، والتي اتهم العديد منها بـ«طمس الأدلة المؤدية إلى الحقيقة». لم يبق سوى أن يجتهد المدافعون عن دم الشهيدين في استعراض الأدلة القاطعة والقطعية والكاشفة عن «تورّط النهضة» في تصفية خصومها. وأن تكون المحاكمة علنية، ولمَ لا نقل تفاصيلها عبر وسائل الإعلام، نظراً إلى أهميتها وخطورتها. وبقدر قوة الأدلة وانتفاء التوظيف السياسي للمعطيات والوقائع، تتوفر للمحكمة شروط المحاكمة العادلة الضامنة للعدل والمنحازة فقط للحقيقة. عندها، يصبح الرأي العام قادرا على التمييز بين الخيطين، الأسود والأبيض. وسيتأكّد يومها من تورّط «النهضة» وقيادتها في هذه الجريمة البشعة، وأنها كانت توهمه بأنها حزب مدني لا يعتمد العنف، ويحتكم للقوانين والانتخابات، أم أنها اتُّهمت باطلا من أعدائها الأيديولوجيين، وبالتالي لا ناقة لها ولا جمل في هذه الجريمة السياسية التي غيّرت مجرى الأحداث في تونس. عندها على خصومها التسليم بحكم المحكمة، ولمَ لا تقديم الاعتذار سياسيا وأخلاقيا لمن اتهموهم ظلما. للقصة فصول أخرى.

دور مرتقب للجيش اللبناني

بيار عقيقي

يتعاظم الحديث الدولي عن دور مرتقب للجيش اللبناني في جنوب البلاد، في مرحلة ما بعد انتهاء المواجهات بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي. ويدور الكلام بشأن تفاصيل أكثر دقة، متعلقة خصوصاً بدعم الجيش عسكرياً، وهو الأمر الذي لم يكن، وفق الأدبيات الرسمية اللبنانية، مسموحاً به في السابق. يختلف الجيش اللبناني عموماً عن أقرانه من الجيوش العربية، انطلاقاً من تعدّد الطوائف في لبنان، الذي جعل من الجيش صورة عن المجتمع من جهة، وساعياً إلى الحفاظ على وحدته في لحظة تصادم الطوائف من جهة أخرى. الخط الرفيع الذي سار عليه الجيش، واستناداً إلى أنه يتلقّى الأوامر من السلطات السياسية، جعله في موقع أضعف تقليدياً من أي جيش آخر.

تاريخياً، لم يكن الجيش اللبناني مشروع انقلاب، حتى أنه في محاولة انقلاب ضبّاط منه ينتمون للحزب السوري القومي الاجتماعي في 31 ديسمبر/ كانون الأول 1961، اصطدم الانقلابيون بأكثرية عسكرية موالية للنظام في حينه. وفي 11 مارس/ آذار 1976، في بدايات الحرب اللبنانية (1975 . 1990)، قام العميد عزيز الأحدب بانقلاب وُصف بـ«الأبيض»، لكنه فشل. ومع أن مفهوم «الانقلاب» لم يخرق صفوف الجيش فعلياً، إلا أن تفكّكه في هذه الحرب، وتعدّد ولاءات عناصره لقادة عُدّوا منشقين، أظهرا الصورة الفعلية في ذلك الوقت عن عجز الجيش عن التحرّك، في ظلّ التصارع الطائفي على تقاسم الصلاحيات في السلطة، ما أدّى إلى غياب الإمرة الموحّدة.

وفي نهايات الحرب اللبنانية، قام الرئيس السابق ميشال عون، بصفته قائداً للجيش، بمحاولة لتوحيده، لكنها أدّت، بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلى حربين واسعتي النطاق. ولاحقاً، بعد استتباب الأمن في البلاد، عاد الجيش مؤسّسة واحدة، وبات قادتُه مرشحين «طبيعيين» لرئاسة الجمهورية، تيمّناً بأول رئيس للبلاد آتٍ من صفوف هذه المؤسسة: فؤاد شهاب (1958 . 1964).

مع ذلك، استمرّت النزاعات على السلطة في تبديد «هالة» الجيش، وصولاً إلى الأزمة المالية 2019، حين تلقت المؤسسة العسكرية ضربة أساسية في تأمين رواتب عناصرها ومستلزماتهم. وهو ما دفع دولاً عدة لتقديم الدعم لها، على قاعدة أن «على المؤسّسة البقاء حيّة، لأنه بانتفائها ينتهي لبنان ككيان». وربما حانت اللحظة لبناء مشروعية أوسع للجيش عبر نشره في الجنوب اللبناني بكثافة، كونه في الأساس موجود في مواقع أمامية عدّة، وقد قصفها الإسرائيليون مراراً في الأشهر الأربعة الماضية. غير أن التساؤلات الملحّة التي تناقش دور الجيش تتعلق بعقيدته العسكرية وتدريبه وسلاحه. أيضاً في التاريخ، لطالما اعتُبر الجيش اللبناني غربيّ الهوى بمعظم تدريبه وأكثرية سلاحه، وبنيل ضباطه شهاداتهم العسكرية من معاهد في بلادٍ غربية. وكان غريباً، أيام الاحتلال السوري للبنان، تحويله إلى جيش بعقيدة متناسلة من إرثٍ سوفييتي، غير أن الجيش أوجد التوازن المطلوب، عبر التشديد على عدوّين: إسرائيل والإرهاب. صحيحٌ أن ذلك يضعه على ضفة مغايرة للمعسكر الغربي، لكن لم يخرج منه.

وإذا ما قورن بالجيشين، العراقي الذي حلّه الأميركيون بعد غزوهم بغداد في عام 2003، والسوري الذي تحوّل إلى ألوية موزّعة الولاءات، يبدو الجيش اللبناني أفضل حالاً، خصوصاً أنه لا يزال الأكثر مقبولية لدى الشعب اللبناني، في ظروفٍ هي الأقسى في تاريخ البلاد. ودائماً في التاريخ، فإن حدثاً ما كافٍ لإشعال شرارة انطلاق، وهو ما يُخرج الفرد أو المجموعة من الظلّ إلى الأضواء. وانتشار الجيش في الجنوب اللبناني لن يكون فقط مجرّد خطوة عسكرية، بل نقطة تراكمية أخرى في سياقاتٍ ستؤدي، في نهاية المطاف، إلى تكريس الجيش مؤسّسة ذات ثقل سياسي بالمعنى الدولي لهذا الثقل، لا بالمعنى اللبناني الضيّق، من دون أن تنساب أفكار انقلابية إلى داخل المؤسّسة، لأن أسباب انقسامها في الحرب تبقى موجودة، حتى نقل النظام من هيكليته الطائفية إلى تركيبة علمانية، وهو أمر غير مرتقب في المرحلة الحالية.

وما زالت حرب غزّة مفتوحة على كل الاحتمالات

حسن نافعة

رغم جهود دبلوماسية مكثفة تُبذل للبحث عن مخرج مقبول لحرب إبادة جماعية تشنّها إسرائيل على قطاع غزّة منذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ورغم نجاح هذه الجهود في التوصل إلى «اتفاق إطاري لهدنة طويلة»، ما زالت الأوضاع في المنطقة مفتوحة على كل الاحتمالات، بما فيها التصعيد واندلاع حرب إقليمية شاملة. صحيحٌ أن جميع الأطراف المنخرطة مباشرة في هذه الحرب بدأت تُدرك أخيراً أن أيا منها ليس لديه القدرة على الحسم العسكري في الميدان، وبالتالي لا يستطيع فرض إرادته كاملة على الطرف الآخر، غير أن فجوة الأهداف التي يسعى كل طرفٍ إلى تحقيقها ما زالت غير قابلة للجسر، فالموقف الرسمي لإسرائيل ما زال يصرّ على عدم القبول بأقل من إلحاق هزيمة عسكرية شاملة بحركة حماس تؤدي إلى إخراجها كليا من معادلة الصراع، وضمان «تحرير» المحتجزين، وإعادة ترتيب الأوضاع في مرحلة ما بعد توقّف القتال بطريقة تضمن عدم تكرار ما جرى في 7 أكتوبر، وإعادة الثقة والشعور بالأمن إلى نفوس الإسرائيليين. أما موقف «حماس» فما زال يصرّ على وقف تام لإطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية نهائيا من القطاع، ورفع الحصار المفروض عليه، والشروع الفوري في إعماره، فضلا عن بدء عملية سياسية أكثر جدّية تتيح للشعب الفلسطيني ممارسة حقّه في تقرير مصيره.

حين أدركت حكومة الحرب الإسرائيلية عجزها عن استعادة الأسرى بالقوة، وراحت تتعرّض لضغوط داخلية وخارجية متصاعدة، بسبب مخاوف ناجمة عن غموض مصير الأسرى وتصاعد المخاطر المحدقة بالشعب الفلسطيني في غزّة، بدأت تشعر بأنها مضطرّة من المرونة دفعتها إلى تقبل فكرة «هدن إنسانية» قصيرة مقابل الإفراج عن رهائن. ولأنه لم تكن لدى «حماس» مبرّرات تحول دون ذلك، أملا في تخفيف معاناة المدنيين والعمل على مدّ أجل هذه الهدن بما يضمن تحوّلها إلى وقف دائم لإطلاق النار، فقد أصبح الطريق ممهّدا للتوصل بالفعل إلى «هدنة إنسانية» استمرّت أسبوعا وشهدت الإفراج عن مئات الأسرى من الجانبين، وإدخال بعض المساعدات المحدودة إلى القطاع، غير أن استمرار التعنّت الإسرائيلي تجاه موضوع الوقف الدائم لإطلاق النار أدّى، في النهاية، إلى استئناف القتال، وبصورة أكثر شراسة مما كان قبل الهدنة.

للخروج من هذا المأزق، في ظل استمرار عناد حكومة حرب إسرائيلية يتحكّم فيها اليمين الديني المتطرّف، بدأ التفكير في صيغة جديدة تقوم على محاولة التوصل إلى «هدنة إنسانية طويلة الأجل»، وهي صيغة نجحت أجهزة المخابرات الأميركية والإسرائيلية والمصرية والقَطرية في ترجمتها إلى «اتفاق إطاري»، في اجتماع عقد في باريس الأسبوع الماضي، وتم تسليمه لكل من حركة حماس والحكومة الإسرائيلية لترجمته إلى اقتراحات إجرائية محدّدة. وبينما تمكّنت «حماس» من صياغة ردٍّ مفصّل على هذا الاتفاق، بعد تشاور مكثف مع كل فصائل المقاومة والشخصيات المستقلة الوازنة، تضمّن، وفقا لما نشرته وسائل الإعلام العالمية، إجراءات محدّدة يجري تنفيذها على ثلاث مراحل، يستغرق تنفيذ كل منها 45 يوما، تتضمّن الإفراج عن عدد محدد من المحتجزين في قطاع غزة مقابل عدد محدّد من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. تستهدف المرحلة الأولى الإفراج عن جميع المحتجزين الإسرائيليين من النساء والأطفال الذين تقل أعمارهم عن 19 عاماً من غير المجندين، بالإضافة إلى المسنّين والمرضى. وتستهدف المرحلة الثانية الإفراج عن جميع المحتجزين من الرجال، المدنيين والمجنّدين على السواء. أما المرحلة الثالثة فتستهدف تبادل جثامين ورفات الموتى لدى الجانبين بعد الوصول والتعرف إليهم. ولا تقتصر كل مرحلةٍ على تبادل الأسرى والمحتجزين فحسب، وإنما تشمل أيضا إجراءات تتعلّق بأماكن وجود القوات الإسرائيلية وتحرّكاتها في القطاع، من ناحية، وإجراءات أخرى تتعلّق بالأوضاع الإنسانية والحياتية للشعب الفلسطيني في قطاع غزّة من ناحية أخرى. ولأن وسائل الإعلام العالمية نشرت ملحقا يتضمّن تصور حركة حماس لما ينبغي أن تكون عليه التزامات إسرائيل في المرحلة الأولى، فسوف يكون من المفيد أن نعرض لتفاصيل ما ورد في هذا الملحق، لأنه يعكس بوضوح منهج «حماس» ورؤيتها الاستراتيجية لما ينبغي أن تفضي إليه المفاوضات غير المباشرة التي تجري حاليا بينها وبين إسرائيل. ففي ما يتعلق بالأسرى الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية، تطالب «حماس» بإفراج إسرائيل عن جميع الأسرى الفلسطينيين الذين جرى اعتقالهم حتى تاريخ توقيع هذا الاتفاق، من النساء والأطفال وكبار السن ممن تجاوزوا 50 عاما والمرضى، وبدون أي استثناءات، إضافة إلى 1500 أسير فلسطيني تسمّي «حماس» 500 منهم من المحكوم عليهم بمؤبّدات وأحكام عالية. وتطالب بضمان عدم إعادة اعتقال الأسرى الفلسطينيين والعرب بتهم الاعتقال السابقة، وبالإفراج المتبادل والمتزامن بشكل يضمن الإفراج خلال المرحلة الأولى عن جميع المدرجة أسماؤهم في القوائم المتفق عليها مسبقا، وتبادل الأسماء والقوائم قبل التنفيذ. وتطالب، ثالثا، بتحسين أوضاع الأسرى ورفع الإجراءات والعقوبات التي تم اتخاذها بعد 2023/3/7، وكذلك وقف اقتحامات المستوطنين واعتداءاتهم على المسجد الأقصى وعودة الأوضاع فيه إلى ما كانت عليه قبل عام 2002.

وفي ما يتعلق بالالتزامات الأخرى، تشترط «حماس»، أولا، وقف إسرائيل مؤقتا جميع العمليات العسكرية والاستطلاع الجوي، وإعادة تمركز القوات الإسرائيلية بعيدا خارج المناطق المأهولة لتكون بمحاذاة الخط الفاصل. وثانياً، تكثيف المساعدات الإنسانية الموجهة إلى القطاع، بإدخال ما لا يقل عن 500 شاحنة يوميا، مع ضمان عودة النازحين إلى بيوتهم وعدم تقييد حركة السكان وانتقالهم عبر جميع وسائل النقل. وثالثا، فتح جميع المعابر مع قطاع غزّة، وعودة التجارة والسماح بحرية حركة الأفراد والبضائع من دون معوقات، خصوصاً في ما يتعلق بالانتقال من الجنوب إلى الشمال، ورفع أي قيود على حركة المسافرين والمرضى والجرحى عبر معبر رفح، وضمان خروج جميع الجرحى من الرجال والنساء والأطفال للعلاج في الخارج من دون قيود. ورابعا، السماح ببدء أعمال إعادة إعمار المستشفيات والبيوت والمنشآت في كل مناطق القطاع، وتوفير وإدخال المعدات الثقيلة الكافية واللازمة لإزالة الركام والأنقاض، والسماح كذلك للأمم المتحدة ووكالاتها بتقديم الخدمات الإنسانية وإقامة مخيمات الإيواء للسكان، على أن يتم إدخال ما لا يقل عن 60 ألفا من المساكن المؤقتة، ومائتي ألف خيمة إيواء، وإقرار خطة إعمار البيوت والمنشآت الاقتصادية والمرافق العامة التي دمّرت بسبب العدوان بحيث تتم جدولة عملية الإعمار في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات. خامسا، بدء مباحثات تستهدف تحديد المتطلبات اللازمة لإعادة الهدوء التام، على أن يتم الانتهاء من هذه المحادثات قبل الشروع في تنفيذ المرحلة الثانية. وسادسا، أن تكون مصر وقطر وتركيا وروسيا والأمم المتحدة الأطراف الضامنة لهذا الاتفاق، ما يعني أن «حماس» لا تريد للولايات المتحدة أن تكون من بين الجهات الضامنة له. وأخيرا، بدء محادثات غير مباشرة بشأن «المتطلبات اللازمة لوقف إطلاق النار بشكل كامل»، جنبا إلى جنب مع المباحثات المتعلقة بتفاصيل الإجراءات التي ينبغي تنفيذها في المرحلتين الثانية والثالثة.

> يعكس الرد الفلسطيني على ورقة باريس ثقة كبيرة بالنفس، ويدلّ على قوة الوضع الميداني لفصائل المقاومة ومتانته، رغم المجازر الهائلة التي ترتكبها إسرائيل

> جولات عديدة من مفاوضات طويلة وشاقة تنتظر جميع الأطراف التي شاركت في اجتماع باريس، قبل أن يصبح ممكناً الإعلان عن صفقة قابلة للتطبيق

في المؤتمر الصحافي الذي عقده مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، عقب محادثاته، الأربعاء الماضي، مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، بدا الأخير متحفظا على الأفكار والمواقف المتضمّنة في ردّ «حماس»، وهذا متوقع. ومع ذلك، لوحظ أنه لم يرفضها على إطلاقها واعتبرها بالتالي «قابلة للنقاش والتفاوض»، وهذا مثيرٌ للانتباه. أما نتنياهو فقد ظل متمسّكا بموقفه التقليدي الرافض وقف إطلاق النار والمصر على مواصلة الحرب حتى تحقيق نصر حاسم وكامل على «حماس». ومع ذلك، يلاحظ أنه لم يذهب إلى حد الرفض الصريح والواضح لما جاء في رد «حماس»، ما يدلّ على أن جولات عديدة من مفاوضات طويلة وشاقة تنتظر جميع الأطراف التي شاركت في اجتماع باريس، قبل أن يصبح ممكنا الإعلان عن صفقة قابلة للتطبيق.

صحيحٌ أن الرد الفلسطيني يعكس ثقة كبيرة بالنفس، ويدلّ، بالتالي، على قوة الوضع الميداني لفصائل المقاومة ومتانته، رغم المجازر الهائلة التي ترتكبها إسرائيل في حقّ المدنيين، إلا أن الرد الإسرائيلي على المقترحات الفلسطينية يؤكّد أن نتنياهو ما زال قادرا على المناورة وكسب الوقت، فضلا عن أن رد بلينكن على المقترحات نفسها يوحي بأن الولايات المتحدة ما زالت عاجزة، وربما غير راغبة أيضا، في الضغط على نتنياهو لوقف حرب الإبادة الجماعية التي يشنها على الشعب الفلسطيني، ليس في قطاع غزّة فحسب، وإنما في مجمل الأراضي الفلسطينية المحتلة. لذا يمكن القول إن نتنياهو يعتقد أنه ما زالت أمامه فسحة من الوقت، لا أظن أنها يمكن أن تزيد على أسابيع قليلة، تسمح له إما بالعمل على تحقيق إنجاز ميداني قد يساعده على تحسين شروط وقف إطلاق النار، أو محاولة دفع الأوضاع في اتجاه حرب إقليمية شاملة لا يريدها أحد سواه، ولأنه لن يستطيع تحقيق إنجاز ميداني عجز عن تحقيقه أكثر من أربعة أشهر، فالتصعيد وإمكانية تحوّل الحرب على غزّة إلى حرب إقليمية شاملة ما زالت احتمالا قائما.

(أكاديمي مصري)

تحوّلات الحدث الانتخابي في تونس

أنور الجمعاوي

يعتبر الانتخاب فعلاً سياسياً معبّراً، يمارس المواطن من خلاله حقّه في اختيار ممثّليه في المجالس المحلية والنيابية وفي كرسي رئاسة الدولة. وتتيح عملية التصويت للمواطن الفرصة ليساهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في صناعة القرار، ورسم معالم السياسات العامّة للدولة، وتحقيق مطلب التداول السلمي على السلطة. وتحرص جلّ الأنظمة الشمولية والديمقراطية، على السواء، على صياغة قانون انتخابي، وتنظيم انتخابات بشكل دوري لتضفي شرعية ما على سياساتها، ولتكون مسنودة برأي عام ناخب، وحاضنة شعبية مخصوصة. ويُفترض في الانتخابات النزيهة أن تكون ضامنة تكافؤ الفرص بين المترشّحين للسباق الانتخابي، قائمة على التنافسية والتعددية البرامجية والحزبية، محكومة بالشفافية، وتأمين الوصول الحر للمعلومة، وتيسير سبل التواصل بين المقترعين والمنتخبين المفترضين. ومن المهمّ أن تُشرف على إدارة المسار الانتخابي هيئة مدنية مستقلّة تقف على مسافة واحدة من جميع المتنافسين. ويؤثّر استحضار هذه المعايير أو تجاهلها في صدْقية العملية الانتخابية، وفي مدى إقبال الناس على الانتخاب، أو عزوفهم عن التصويت. ومعلوم أنّ السلوك الانتخابي يتأثّر، في جانب ما، بمحامل المسار الانتخابي من قبيل نظام الاقتراع، وبرامج المترشّحين، وثقافة المقترع وقناعاته الأيديولوجية، والظروف السياسية والاقتصادية العامّة للبلاد.

والناظر في الحدث الانتخابي في تونس قبل الثورة وبعدها، يتبيّن أنه حدث في صيرورة، شهد تحوّلات معتبرة من جهة مدى احترام العملية الانتخابية للمعايير الدولية، ومن جهة تنوّع السلوك الانتخابي للمقترعين والخلفيات التي توجّهه.

لئن تعدّدت الاستحقاقات الانتخابية على عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة (1956.1987)، وقصد تونسيون صناديق الاقتراع مراراً لانتخاب رئيس الجمهورية (أربع مرّات)، ولاختيار ممثليهم في المجالس التشريعية (ست مناسبات)، وفي المجالس البلدية (ثماني مرّات)، فقد غلب على تلك المواسم الانتخابية لون الحزب الواحد والرئيس الواحد، وغاب عنها غالباً شرط التعدّدية الحزبية ومطلب التنافسية النزيهة، فقد استأثر الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم بوسائل التعبئة الجماهيرية، ووظّف مؤسسات الدولة والمنابر الإعلامية لأسطرة «فخامة الرئيس»، وادّعاء امتلاك الحقيقة المطلقة، وجرى التعتيم على أصوات المعارضين للنظام الحاكم، وتعطيل وصولهم إلى الناس. وظلّت الانتخابات فعلاً صورياً، وحدثاً مكروراً، نتائجه معلومة سلفاً، فنسب المشاركة عالية دائماً، لا تقلّ عن 90%، ونسبة التصويت لصالح الرئيس وحزبه بلغت أحياناً سقف 100%، في ظلّ غياب أجهزة رقابية مستقلّة، وإشراف السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية على العملية الانتخابية، وشيوع شبهات تزوير لنتائج الانتخابات.

ويمكن تفسير السلوك الانتخابي الميّال إلى المشاركة بكثافة في عملية التصويت، وتأييد مشروع النظام الحاكم، في حال التسليم بصحة الإحصائيات الرسمية، بأنّ الناس غداة الاستقلال كانوا حريصين على ممارسة حقهم في الاقتراع بدوافع الانبهار بكاريزما الزعيم، وخدمة المصلحة الوطنية، وبناء الدولة الجديدة. لكن بعد المحاولة الانقلابية على بورقيبة (1962)، انخرط النظام في قمع خصومه من القوميين واليوسفيين. وتأكّد ذلك النهج السلطوي إبّان المواجهات الدامية بين الأجهزة الأمنية والنقابيين (1978)، وإثر انتفاضة الخبز (1984)، فقد غدا التنكيل بالمعارضين اليساريين، والإسلاميين، والليبراليين في تلك الفترة سياسة دولة. وبناءً عليه، كان التصويت وقتها تصويت خضوع، وإعلان ولاء للنظام السائد.

مع سقوط الديكتاتور بن علي، واندلاع الثورة (2011)، أصبح الانتخاب خلال عشرية الانتقال الديمقراطي (2011.2021) حدثاً جماهيرياً بامتياز. تداعت إلى المشاركة فيه جموع المواطنين، ومكوّنات المجتمع المدني، وتنافست أحزاب سياسية عدّة، وشخصيات مستقلّة على الفوز بثقة التونسيين في محطّات انتخابية مختلفة. وجسّد المشهد الانتخابي تنوّع الاجتماع التونسي، وازدهار ثقافة الاختلاف فيه، وعبّر الناخب والمترشّح والمُنتَخب عن رأيه وصوته ومقاربته لإدارة الشأن العام في كنف الحرّية، والديمقراطية. ولعبت الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية ووسائل الإعلام دوراً جوهرياً في تأطير الناخبين، وتشجيع المواطنين على ممارسة حقّهم في الاقتراع، واختيار ممثليهم في الهيئات السيادية. وأشرفت على إدارة المسار الانتخابي هيئة مدنية دستورية منتخبة ذات صلاحيات واسعة (الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات). وجرى التنافس على التشريعيات، والرئاسيات، والبلديات في كنف الشفافية، واحترام القانون والمعايير الدولية. وشهدت بذلك جهات رقابية محلية ودولية موثوقة.

وبمراجعة لغة الأرقام، يتبيّن أنّ نسب المشاركة في المحطات الانتخابية واقعية ومعتبرة، ليست خيالية، ولا متدنّية. فقد صوّت 97,51% من التونسيين في انتخابات المجلس التأسيسي 2011، ثمّ قفزت نسبة المشاركة إلى 36,68% في انتخابات المجلس التشريعي 2014. وبلغت 35,65% في بلديات 2018، فيما كانت نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع 70,41% خلال تشريعيات 2019. وصوّت 2,3 مليون تونسي في رئاسيات 2014، و3,9 ملايين في الانتخابات الرئاسية 2019. ويمكن تفسير السلوك الميّال إلى المشاركة في الحدث الانتخابي في تلك الفترة بعوامل عدة، من بينها حرص طيف معتبر من التونسيين على استكمال مسار البناء الديمقراطي، وخوفهم من عودة الدولة القامعة. فيما دفع الاستقطاب الأيديولوجي بين الإسلاميين والليبراليين آخرين إلى صناديق الاقتراع، فكلّ طرف دافع عن تصوّره المخصوص لإدارة البلاد. وحفز غيرهم الاقتناع ببرنامج حزب ما أو الانبهار العاطفي بشخص ما إلى التصويت له. وامتنع آخرون عن التصويت احتجاجاً على تعثّر التجربة الديمقراطية، أو لعدم قناعة بها وبالبدائل السياسية المتنافسة. والثابت أن نسب التصويت المحترمة دالّة على أنّ طيفاً معتبراً من المواطنين على يقين من أنّ أصواتهم لن تُزيّف ولن تُسرق، بل ستكون مؤثرة في توجيه السياسات العامّة على كيْفٍ ما. ومن ثمّة فقد جعلت التجربة الديمقراطية بعد الثورة الانتخاب فعلاً شعبياً، حرّاً، وازناً. وانتقلت بالبلاد من زمن الأحادية إلى رحاب التعدّدية، ومن سطوة الحكم الشمولي إلى حقبة التداول السلمي على السلطة. أمّا بعد حركة 25 يوليو (2021) التي أفضت إلى تفكيك معالم التجربة الديمقراطية السابقة، والانتقال من نظام سياسي برلماني معدّل إلى نظام رئاسي مطلق، وتغيير تركيبة هيئة الانتخابات، واستبدال الاقتراع على القوائم بالاقتراع على الأفراد، مع فرض نظام التزكيات، وسحب الوكالة، ومنع التمويل الحكومي والحزبي للمترشحين، فانتقل الحدث الانتخابي في تونس من كونه حدثاً جماهيرياً، شارك فيه المواطنون بكثافة إلى كونه حدثاً هامشياً متروكاً لا يلتفت إليه الناس. وتكفي الإشارة هنا إلى أنّ نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 2022 لم تتجاوز حدود 11,5%، ولم تتعدّ النسبة سقف 13% في الانتخابات المحلية. ويفسّر مراقبون هذا العزوف غير المسبوق عن الانتخاب بأسباب عدة، لعلّ أهمّها نفور طيف معتبر من التونسيين من السياسة والسياسيين، وحداثة عهد المواطنين بالتصويت على الأفراد، وعدم درايتهم بهويتهم البرامجية، وعدم وضوح ملامح المشروع القاعدي الذي يروّجه أنصار الرئيس قيس سعيّد، ونجاح الأحزاب المعارضة الوازنة في إقناع أتباعها بمقاطعة الانتخابات، احتجاجاً على التدابير الرئاسية الأحادية، ومصادرة التجربة الديمقراطية، وانحسار الحريات، وتزايد وتيرة ملاحقة المعارضين للنظام، فضلاً عن شيوع شعور باللايقين إزاء مسار 25 يوليو، باعتباره لم يؤدّ بعدُ إلى تحسين أوضاع الناس الاجتماعية والاقتصادية. لذلك لا يجد الناس حماسة للتوجّه إلى صناديق الاقتراع.

> شيوع شعور باللايقين إزاء مسار 25 يوليو باعتباره لم يؤدّ إلى تحسين أوضاع الناس الاجتماعية والاقتصادية

> نسب التصويت المحترمة دالّة على أنّ طيفاً معتبراً من المواطنين على يقين من أنّ أصواتهم لن تُزيّف ولن تُسرق، بل ستكون مؤثرة

ختاماً، الانتخاب قوام الديمقراطية، ولا يمكن الحديث عن انتخابات ناجحة وديمقراطية ناجعة من دون أحزاب فاعلة، تشارك في تأطير المواطنين، وتأثيث المشهد الانتخابي، وتساهم في صناعة القرار. لذلك الحاجة أكيدة إلى تدشين مصالحة وطنية بينية تونسية شاملة، تسمح للأحزاب وللرئيس ومكوّنات المجتمع المدني بالمشاركة سوياً في صياغة ملامح ديمقراطية تشاركية، جامعة.

(أستاذ جامعي تونسي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads